

ديالكتيك العنف في علاقة السياسة بالدين

أكثرنا يعرف أن الطبيعة الأولية للسياسة تختلف عن الطبيعة الأولية للدين. فطبيعة السياسة الأولية هي طبيعة جمعية بمعنى أنها لا تتم إلا في جماعة إنسانية تحتاج إلى تنظيم علاقة أفرادها ببعضهم وعلاقة أصحاب القرار الذين يأمرهم بمن يقع عليهم تنفيذ القرار أي المأمورون. فأي تجمع بشري مهما كان بدائياً بحاجة إلى سياسة تدير شؤونه في علاقة أفرادهم مع بعضهم أو في علاقة الجماعة مع الجماعات الأخرى. أما الطبيعة الأولية للدين فهي طبيعة فردية بمعنى أن اليقين الديني يتأسس على العلاقة المباشرة بين الفرد والله. فمشكلة الدين الأساسية هي ظاهرة الموت وكيفية تعاطي الإنسان الفرد معها في تقبلها أو رفضها في فهمها أو بقاءها طليماً غامضاً غير قابل للفهم. وإذا ما كان العلم قد قال لنا أن ظاهرة الموت ظاهرة طبيعية منطقية لأن كل كائن حي قابل للزيادة والنقصان نهايته الحتمية هي الموت. وكل مادة مركبة نهايتها الحتمية أن تتفكك المعادلة التي تركبت عناصرها على أساسها. فالإنسان لا يستطيع أن يتقبل أن هذا الكائن البشري العاقل الذي يملأ الدنيا أحلاماً وآمالاً وأعمالاً وأفكاراً وتمنيات وتفسيرات يمكن أن يضمحل ويتلاشى هكذا بطريقة عين وكأنه لم يك شيئاً. ولذلك كانت مشكلة الدين وهاجسه الأكبر هو الخلود وكيفية التعاطي مع مفهوم الخلود. هل هو خلود النفس الروحانية التي هي قبس من نور الله منعتة من قفص الجسد ملذاتها ملذات روحانية تقتصر على المعرفة وإدراك الكليات المجردة والحقائق البرهانية والتمتع بالمشاهدة الإلهية. أو هو خلود النفس والجسد معاً وعادة تركيب الإنسان الفرد في الآخرة كما كان تماماً في حياته الدنيا التي عاشها بنفس الشكل ونفس الخصائص الجسمانية. وعلاقة الإنسان بالخلود هي التي أفرزت قضيتي العقاب والثواب والجنة والنار وهاوية الجحيم وزبانيته وسلسلتها أو حوريات الجنة وأنهار لبنها وعسلها وخمرها الذي لا يصدع ولا ينزف منه وغلمانها المررد النواعم وقضية عذرية الحوريات العائدة فور إقتضاضها على بساط الريح لا كما يعود طائر الفينيق بعد حين من الدهر.

ولكن رغم هذا التباين في الطبيعة الأساسية بين الدين المهتم بالحياة الآخرة وقضايا الموت والخلود، وطبيعة السياسة الأساسية المهمة بتنظيم علاقة الأفراد والجماعات

مع بعضهم على أسس تخدم نمو الحياة وإزدهارها وتوظيف إنتاجها لمصلحة رفاهية المجتمعات أو رفاهية حكامها على الأقل. إلا أن الفصل بين الدين والسياسة سيبقى دوماً مثلما كان دائماً محض توهم تبده حقائق التاريخ العقائدي للديانات وخصوصاً الديانات الإبراهيمية الثلاثة اليهودية والمسيحية والإسلام التي تداخل الدين فيها مع السياسة تداخلاً بنويماً مما جعلنا غير قادرين في كثير من الأحيان بين تمييز ما هو سياسي وما هو ديني. ففي العهد القديم في سفر الخروج صدرت الأوامر عن الرب الى يوشع بن نون بدخول أرض فلسطين وإبادة ممالكها سكاناً وحيوانات وشجر وزروع حتى لا يبقى فيها إلا الغربان تنعق بالخراب ليرثها أبناء شعب الله المختار فهل هناك علاقة بين الدين القائم على تبين صفات الله وماهويته وعلاقة البشر به من عقاب وثواب وخلود في جنة أو في نار، وبين فعل دنيوي سياسي إقتصادي بإبادة مجتمعات بكاملها وإغتصاب جميع ممتلكاتها وأراضيها بحجة وعد أعطي من الله لنبياها وإعتبار ذلك عقيدة دينية!

وفي الإسلام لو إكتفى الدين الحنيف بأياته المكية التي تحكي عن النبوات والصفات الإلهية والعقاب والثواب ولم يردفها بالآيات المدنية التي تحاكي تأسيس السلطة السياسية في يثرب والتشريع لبناء الدولة دنيوياً من حيث علاقة الأفراد ببعضهم وعلاقتهم بالسلطة والجماعات المتدينة بأديان مختلفة. هل كان هناك إمكانية لإزدهار الإسلام وإنتشاره؟ وهل نتجاهل تلك الواقعة التي حصلت في بداية الإسلام أيام أبي بكر يوم تم غزو بني حنيف في الطائف وقتل رجالهم وسبي نساءهم وهم قوم كانوا يقولون لا إله إلا الله ويصلون الصلوات الخمسة ويصومون شهر رمضان. ولكن ذلك لم يشفع لهم بحجة أنهم إمتنعوا عن تأدية فريضة الزكاة فطبق عليهم قوله تعالى: " فويلٌ للمشركين الذين لا يؤدون الزكاة فقد أخرجهم الله من الإسلام وجعلهم مشركين. "

أما في المسيحية فهل نتجاهل الخلافات الكبيرة التي قامت في القرن الرابع الميلادي بين أتباع أريوس وبين بطريرك الإسكندرية كيرلس والتي على أساسها قام مجمع نيقية وخرج منه كيرلس منتصراً بدعم من الإمبراطور قسطنطين لغاية محض سياسية إقتصادية هي ضمان ولاء الإقليم المصري وضمنان إستمرار تدفق القمح

والخمر المصري إلى روما والقسطنطينية.. ثم ما حصل في مجمع أفسوس بين كيرلس بطريرك الإسكندرية ونسطور بطريرك القسطنطينية الأمر الذي إنتهى بطرد الإثنين معاً ثم إعادة الإعتبار الى كيرلس بمرسوم إمبراطوري دون العودة إلى أعضاء المجمع أو جعلهم هم المرجعية لهذا الأمر.

كل هذا يداننا أن الواقع السياسي هو دائماً الذي يوجه الدين ويسخره لخدمة أغراضه الدنيوية. مع أن ذلك لا ينفي وجود الشهداء والقديسين الذين يبذلون أرواحهم وعقولهم ونشاطهم ومستقبلهم لمجد العقيدة صرفاً دون النظر إلى أي مكسب نفعي أو سلطوي.

والفرق أيضاً بين طبيعة السياسة الأساسية وطبيعة الدين أن السلطة السياسية وما ينتج عنها من مفاهيم إجتماعية وإقتصادية وثقافية تنمو بشكل تدريجي عبر الزمن وتترسخ جذورها في تربة الجماعة حتى تكوّن ما يمكن تسميته بالعقل الجمعي الذي يعطي للجماعة خصائصها الحضارية ويميزها عن غيرها من الجماعات كما وجدنا في العصر القديم التمييز بين الحضارة اليونانية الغربية والحضارة الفارسية الشرقية. ولكن طبيعة الدين أنه يأتي بشكل طفرة فجائية فهو في حقيقة الأمر حالة ثورية تعتنقها أقلية تعتبر نفسها محرومة ومضطهدة وهي حاقدة على مفاهيم السلطة السياسية القائمة وثقافتها وهي تريد التغيير بأي وسيلة سواء بالكلمة أو بالسيف معتبرة ذلك إعتاقاً وتحرراً وإعادة التوازن الى موضوع العدالة والمساواة تحت عباءة أفكار متصلة بطبيعة الله وصفاته وماهويته وعلاقة الإنسان به عبر سلم قيم معين وتحت عباءة تسليط الأضواء من جديد على مسألة الخلود ومحاولة إيجاد حل لمعضلة الموت أو إزالة الغبن عن المرأة وما الى ذلك. ولكن هذه الطفرة الدينية الثورية التي تحمل أفكار التغيير باتجاه العدالة والحقيقة والمساواة وهي أفكار معاكسة تماماً لما هو قائم ومناهضة باللسان واليد وكل الوسائل المتاحة لما هو قائم. أمامها طريقان لا ثالث لهما إما الإنهيار والإنهزام والتلاشي تحت ضربات العنف السلطوي السياسي، وفي هذا المجال حدث ولا حرج لأن السلطة السياسية القائمة والمهيمنة على كل المرافق الإقتصادية ستمارس أقصى درجات العنف والإضطهاد والإرهاب لقمع هذه الطفرة الدينية المستجدة والمتدرة بعلاقة الإنسان بالله وإيجاد

الحلول لمشاكل الموت والخلود والعقاب والثواب وكأنه لا علاقة لها بآليات تسيير مجرى الحياة الإقتصادية والسياسية. ولكن السلطة السياسية تظن أن وراء هذا الضجيج الماورائي تكمن إرادة الوصول إلى السلطة واستبدال منهج بمنهج آخر ومنتفعين بمنتفعين آخرين ومهيمنين بمهيمنين آخرين. وأما الطريق الثانية فهي الإنتصار على عنف السلطة السياسية بعنف أشد قسوة وأكثر دهاءً وأرقى تنظيمياً وآليات عمل. والوصول إلى السلطة عندها يتداخل الديني مع السياسي فيتسيس الدين ويتمظهر تسييسه بوضع اليد على ثروة المجتمع. ولكن الدين المتسيس وبعد حسم إنتصاراته يبدأ بالميل إلى المهادنة والإعتدال والعودة إلى إستمالة مراكز القوى القديمة في السلطة القديمة كما حصل يوم فتح مكة عندما نادى المنادي من دخل دار أبي سفيان فهو آمن. بعدها أعطيت السلطة للمهاجرين الذين كان أكثرهم في البداية أعداء. وحرّم منها الأنصار وهم أداة التغيير وشهداء المجابهة الذين تم النصر على أيديهم. ولكن أسلوب المهادنة والإحتواء الذي يتبعه زعماء الدين الجديد عند وصولهم إلى السلطة وتملكهم منها بغية مركزة كل قوى المجتمع من أجل التوسع وغزو الممالك الأخرى والإستيلاء على أرض و ثروات الآخرين ونشر النفوذ السياسي الإقتصادي المتجلبب بالدين في شعوب أخرى وبلاد أخرى.

هذا ما رأيناه يحصل في العصر الأموي عندما وصل نفوذ الإسلام إلى الأندلس والأطلسي غرباً وأواسط الهند شرقاً. ولكن الظاهرة الثانية التي تفرزها هذه السياسة هي إنبثاق مجموعات دينية متطرفة مستندة إلى نصوص دينية وتفسيرات فقهية وأحاديث مسنودة إسناداً جيداً. وتتميز هذه المجموعات الدينية المنبثقة بتكفير المتربعين على عرش السلطة والدعوة إلى التمرد عليهم بالحديد والنار واعتبار مجاهدتهم مجاهدة في سبيل الله وقتلهم طريق إلى الجنة لأنهم برأيها مارقين أو مهرطقين. وهنا يتجلى عنف السلطة والعنف المضاد بأعلى وتيرة له بل بأبشع تمظهراته وهذا ما حصل في العصر الأموي أيضاً مع مجموعات الخوارج والزبيريين والمختار الثقفي وزيد بن علي والتوابين وغيرهم. حتى أن الحجاج بن يوسف الثقفي والي العراق قتل وحده أكثر من مئة ألف رجل وهذا الرقم إذا قيس إلى عدد السكان في ذلك الوقت قارب ما قتل في الحرب العالمية الثانية إذا ما قيس

بعدد سكان اليوم. ولكن المنهزمين أمام الحجاج عادوا وتمظهروا بمظاهر جديدة وأطلقوا ثائرة مع ثورة العباسيين وقائدهم أبي مسلم الخرساني فقتلوا من بني أمية وأنصارهم مليون قتيل وهو بمقاييس عدد سكان ذلك الوقت يعتبر أكبر من ضحايا حربين عالميتين وليس حرباً واحدة.

أما في المسيحية فهل ننسى ما فعل نيرون الإمبراطور الوثني بالمسيحيين ثم بعد أن تنصر الإمبراطور قسطنطين وأصبحت السلطة السياسية بيد المسيحيين ماذا حصل؟ بدأت المذابح بين الفرق الدينية من أرتودكس وأريوسيون ونسطوريون ويعاقبة وذهب ضحيتها مئات الآلاف وكان آخرها المذبحة التي قام بها المقوقس والي الإمبراطور هرقل على مصر وكان ضحيتها سبعمائة ألف قتيل من أتباع كنيسة الإسكندرية. كل هذا الذي أوردناه يدل بأن ظاهر النشاط الديني هو في بناء علاقة عامودية بين الإنسان الفرد والله غايتها القصوى أن يتجلى الله على عرش قلب المؤمن فتذوب شخصيته الفردية في ذات الله ويصبح كائناً يتصرف بإرادة الله لا بإرادته الإنسانية فإذا ما سعى فهو يسعى بقدم الله وإذا ما نطق فهو ينطق بلسان الله، وهذا ما روج له الكثير من الزهاد والعباد والمتصوفة. وكل هذا التنظير يستند بالأساس الى قول السيد المسيح " مملكتي ليست من هذه الدنيا" وهذا ما مارسه عباد القرن الميلادي الأول والثاني حتى ظهرت الحقيقة في الصراع على السلطة وخلفيات هذا الصراع الاقتصادية في القرن الرابع فكان ما كان من الحروب التي كان آخرها في العالم المسيحي حروب الكاثوليك والبروتستانت في إيرلنده حتى أواخر القرن العشرين كي لا نذكر الحروب ضد المذاهب الأريوسية والنسطورية واليعقوبية ثم الصراع بين البروتستانت والكاثوليك في العصر الوسيط وحتى بدايات عصر النهضة.

أما في الإسلام فكان الصراع مكشوفاً من بداياته أنه صراع على السلطة فما من ثورة قامت إلى وكان هدفها الوصول إلى السلطة السياسية ووضع اليد على المرافق الاقتصادية والذي يؤكد ذلك أنه لم تبرز أي فروقات بين منهجية الحكم الأموي في تشريعاته الاقتصادية والاجتماعية وبين منهجيات الحكم العباسي والفاطمي أو حكم البربر في الأندلس رغم أن صراع كل هؤلاء كانت شعاراته شعارات دينية صرف.

وكل ذلك يكشف العلاقة الجدلية بين السياسة والدين والعنف. بل يكشف أن أساس العلاقة وجوهرها هو جوهر جدلي.

فبداية العنف تكون من السلطة السياسية القائمة المتصدية للطفرة الدينية الطارئة، وإذا ما استطاعت الطفرة الدينية أن تنتصر وتمسك بالسلطة السياسية تعود لتنبثق منها طفرات دينية جديدة قد تنتصر وقد تنهزم ولكنها دائماً تواجه بأقصى أعمال العنف والإرهاب حتى يغدو عنف السلطة السياسية السابقة غير الدينية القائمة والمتصدية للطفرات الجديدة. وأحداث التاريخ أظهرت لنا أن أقصى أنواع العنف والإرهاب هو ما قام به أصحاب الأديان المنتصرة على الطفرات الدينية اللاحقة وكل ذلك باسم الدفاع عن الإيمان المستقيم وباسم الورع والتقوى والتصدي للهرطقة.

كمال يوسف سري الدين